بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

العدد 12 – ديسمبر 2017

مجلّة في الآداب والعلوم الإنسانية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس
جامعة صفاقس
الجمهورية التونسية

المدير المسؤول :

محمد بن محمد الخبو

بحوث جامعيّة * مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس * العدد 12 - ديسمبر 2017

بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

N°12 - Décembre 2017

Revue de littérature et sciences humaines

Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax
Université de Sfax
République Tunisienne

Directeur responsable:

Mohamed Ben Mohamed KHABOU

بحوث جامعية صفاقس

RECHERCHES UNIVERSITAIRES ACADEMIC RESEARCH

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

ISSN: 1737-1007 — 2017 ديسمبر — 12 العدد

بحوث جامعية

دورية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العدد 12 - ديسمبر 2017

ISSN: 1737-1007

المدير المسؤول:

محمّد بن محمّد الخبو

رئيس هيئة التحرير:

منير التركي

أعضاء هيئة التحرير:

عقيلة السلامي البقلوطي، محمّد بن عياد، محمّد بن محمّد الخبو، مصطفى الطرابلسي، فتحي الرقيق، محمّد الجربي، منير التريكي

الاتصال:

- العنوان البريدي: صندوق بريد 11.68 صفاقس 3000 تونس
- الهاتف : 74670557(216 +) / 74670558(216 +)
- الفاكس: 74670540 (216 +)
- الموقع الالكتروني: www.flshs.rnu.tn

نشر وتوزيع:

دار محمّد علي للنشر - تونس

العنوان: نهج محمّد الشعبوني ـ عمارة زرقاء اليمامة ـ 3027 صفاقس

الإيداع القانوني: ديسمبر 2017

شكر

تشكر «إدارة بحوث جامعية» جزيل الشكر الأساتذة الذين أسهموا في تحكيم الأعمال العلمية بالنسبة إلى العدد 12 وهم:

محي الدين حمدي
بسام الجمل
حافظ قويعة
علي صالح مولى
محمد بوهلال
خالد السويح
محمد الشيباني
منير قيراط
منير التريكي
آمنة بن عرب
سالم الداهش
فرنسين تينسا
محمد بن محمد الخبو

اللزّامة بإيالة تونس خلال القرن الثامن عشر: «نخبة» في خدمة البايليك (الدولة)

د. عثمان البرهومي
أستاذ باحث: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

ملخّص:

تعتبر اللزّمة بإيالة تونس خلال القرن 18م أدّاة ووسيلة لتطبيق بعض التحديثات في تعامل الدولة مع الإمكانيات الاقتصاديّة والبشريّة المتوفرة بمناطق عديدة من الإيالة. وللّزّامة دور أساسي في إطلاع البايليك ومن خلاله الدولة على هذه الإمكانيات.

والالتزّام في مفهومه العام لا يختلف عن مفهومه اللغوي إذ هو يعبر عن اتفاق بين طرفين يلتزم وفقه الواحد للآخر بالتزّامات محدّدة. غير انه في هذه الحالة الطرف الأكثر أهميّة هو الدولة باعتبارها صاحبة جميع اللزّم وهي محتكرتها. وفحوى هذا الاتفاق تعّهد الطرف الثاني - اللزّام - والتزامه بأداء معلوم اللزّمة نقدًا كان أو عيّناً، مقابل أن تتعهّد الدّولة بالسّماح له بجمع ما يعود إليها وتحصّيله من أداءات أو ضرائب فرضتها على السّكان والأنشطة الحرفيّة أو التجاريّة

إن اعتماد الالتزام بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية والإدارية يهدف إلى تحقيق غايات جبائيّة، فالدولة تعول على هذه الفئات لتنظيم أماكن العمل ومراقبة الإنتاج والمحلات التجاريّة والمرتبطين بنشاطها أو الذين يستخدمونها. كما تعّد اللزّمة من منظور الحُكم المركزي حلاّ مناسباً لمعضلة التهرّب الجبائي وتبعاتها. كما مكنت اللزّمة عددًا هامّا من الأعيان المحليين من الإلتحاق بالخدمة المخزنيّة. إذ أصبحت الإدارة بالإيالة التونسية بداية من القرن الثامن عشر في مجموعها بيد فئات محلية صاعدة وهم من أثرياء اللزّامة وكان ذلك نتيجة للتوجهات الجديدة للدولة.

Résumé

L'Iltizzam (le fermage) est considéré en Tunisie au XVIII[e] siècle, comme un outil et moyen d'engagement pour appliquer des modernisations dans le traitement des potentiels économiques et des ressources humaines disponibles dans des nombreuses régions de la Régence de Tunisie.Les *lazzams* avaient un rôle - clé dans l'information du beylik et les institutions de l'État sur les conditions de ces ressources et les possibilités de ses exploitations.

Atteindre les objectifs dans l'exercice du pouvoir et surtout celle qui a un rapport avec l'amélioration des ressources fiscales suffisantes et durables. Peut-être à l'origine de l'adoption des *lizzams* dans les activités économiques et administratives.

Le concept d'élites a connu ces dernières années des profonds renouvellements et a suscité des débats historio-graphiques. Il s'intègre en effet dans la problématique plus générale de l'analyse historique des catégories sociales, objet d'enjeux idéologiques et des contestations virulentes.

Les théories qui s'attachent à démontrer la prééminence de l'élite d'une branche d'activité sur l'ensemble de la société ont montré la faiblesse de leur pouvoir explicatif et compréhensif du monde social contemporain.

Abstract

The *Iltizzam* (the rent) is considered in Tunisia in the eighteenth century as a tool and a way of engagement to apply upgrades in the treatment of economic potential and human resources, which are available in many parts of the Regency of Tunisia.The *lazzams* had a key role in informing the beylik and state institutions on the terms of these resources and opportunities for our businesses.

Achieving goals in the exercise of power, and especially that which has to do with the improvement of adequate and sustainable fiscal resources, might be the origin of the adoption of lizzams in economic and administrative activities.

The concept of elites has had in recent years deep renewals and sparked historiographical debates. In fact, it has been engaged in the more general problem of the historical analysis of social categories, subject to virulent ideological issues and challenges.

Theories, which are attached to demonstrate the preeminence of the elite of a branch of an activity on the whole society, have shown their weak explanatory power and understanding of contemporary social world.

تمهيـد

لقد مثلت اللزّمة أدّاة ووسيلة لتطبيق بعض التحديثات في تعامل الدولة مع الإمكانيات الاقتصاديّة والبشريّة المتوفرة بمناطق عديدة من الإيالة التونسيّة[1]. وللّزّامة دور أساسي في إطلاع البايليك ومن خلاله الدولة على هذه الإمكانيات.

والالتزّام في مفهومه العام لا يختلف عن مفهومه اللغوي إذ هو يعبر عن اتفاق بين طرفين يلتزم وفقه الواحد للآخر بالتزّامات محدّدة. غير انه في هذه الحالة الطرف الأكثر أهميّة هو الدولة باعتبارها صاحبة جميع اللزّم وهي محتكرتها. وفحوى هذا الاتفاق تعّهد الطرف الثاني - اللزّام - والتزامه بأداء معلوم اللزّمة نقدا كان أو عيّنا، مقابل أن تتعهّد الدّولة بالسّماح له بجمع ما يعود إليها وتحصّيله من أداءات أو ضرائب فرضتها على السّكان والأنشطة الحرفيّة أو التجاريّة.[2]

---

1 - من الإجراءات الحديثة التي تم الالتجاء إليها مثلا «الإحصاء لمعرفة الإمكانيات الاقتصادية والبشرية المتوفرة.لتوظيف الجباية بشكل جيد ولا سيما في مراقبة إنتاج الزيت والحبوب. ولعل أهم محاولة " إحصاء للسكان " تمت خلال القرن الثامن عشر قام بها حسين بن علي 1725 - 1726م. وقد شملت عددا من القبائل ثم توقفت عندما اندلعت ثورة علي باشا، ولم تتوقف عمليات الإحصاء بعد فشل هذه المحاولة لكنها أصبحت تتم بصورة متقطعة وجزئية. أنظر.

Chérif (M - H), 1984 - 1986, **Pouvoir et Société dans la Tunisie de H'usayn Bin Ali (1705 - 1740)**, 2 Vols, Tunis,T II, pp12 - 13

2 - البرهومي (عثمان)، 2009، **اللزم والمجال الحضري بالإيالة التونسية خلال العهد الحديث 1705 - 1856م**، شهادة الدكتورا تحت إشراف الأستاذ السيد الصادق بوبكر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، ص 71 - 72.

وبالرغم من أن الطرف الأول - الدولة - هو المحدّد لهذا العقد ومقرّره ومن ثمة هو المسّيطر على العملية برّمتها، فانه يمنح الملتزّم جانبا من الحقوق وهامشا من الحرّية يبدأ في تطبيقهما وممارستهما عقب الاتفّاق الذي يحدّد يوم انطلاق مباشرة العمل باللزّمة فتصبح له بذلك أحقيّة التصرف فيها. ومن باب حماية حقوق الملتزّم، ومن جانب آخر ضمان الدولة لمدّاخيلها، يمنع هذا العقد المدعوم بأمر، على غيره مزاولة أي نشاط تابع لها دون إذن أو ترخيص منه. كما يسمح نظام الالتزّام للملتزّم أن يختار من يرتضي من النواب، يمثلونه إذا كان نشاط اللزّمة يمتد على مجالات عديدة بجهات مختلفة من دواخل البلاد مثل لزّمة الدخان أو لزّمة دار الجلد أو لزّمة الصّابون أو الملح... وغيرها. وفي نفس الإطار يمكنه أن يستخدم بعض المسّاعدين لإعانته على إدارة أعمّاله سواء كانوا كتبة أو محاسبين أو حراسا أو مراقبين لمنع التجاوزات، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بأنشطة إنتاجيّة حرفيّة أو تجاريّة حيث تتواتر عمليات التهّرب من الأداءات. وعلى المُلتزّم أن يتحمّل مسؤولية تسديد أجورهم من ماله الخاص أو من أرباحّه وليس عن طريق خصمها من المبلغ القار المحدد الذي يؤديه للدولة مقابل التزّامه.[1]

إن اعتماد الالتزام بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية والإدارية يهدف إلى تحقيق غايات جبائيّة، فالدولة تعول على هذه الفئات لتنظيم أماكن العمل ومراقبة الإنتاج والمحلات التجاريّة والمرتبطين بنشاطها أو الذين يستخدمونها. كما تعد اللزمة من منظور الحكم المركزي حلا مناسباً لمعضلة التهرب الجبائي وتبعاتها. كما مكنت اللزمة عددًا هاما من الأعيان المحليين من الإلتحاق بالخدمة المخزنيّة. إذ أصبحت الإدارة بالإيالة التونسية بداية من القرن الثامن عشر في مجموعها بيد فئات محلية صاعدة وهم من أثرياء اللزامة وكان ذلك نتيجة للتوجهات الجديدة للدولة. و تشير مصادرنا إلى أسماء العديد من الأشخاص الذين أصبحوا من بين أعيان البلاد وأضحى بعضهم من عمال الدولة بعد أن كانوا في البداية مجرد ملتزمين لعدد من «المواشي»[2] في أحد

1 - أنظر وثائق الأرشيف الوطني التونسي: أ. و. ت، دفتر عدد 2177.

2 - المواشي: مفردها، ماشية، وحدة قيس الأراضي الزراعية وهي المساحة التي يمكن حرثها بزوجين من البقر في الموسم الزراعي وتقارب 10 هك.

هناشر البايليك. وتنتمي أغلب العائلات التي أقامت مجدها على اللزمات الريفية إلى السهول الشمالية للإيالة نظرا لملاءمتها للفلاحة البعلية [1].

هذا وقد لاحظ **بيسونال** PEYSSONNEL في مطلع القرن الثامن عشر أن «... غالبيّة وظائف هذه المملكة (تونس) بيد الأتراك أو الأوروبيين الذين أسلموا وينظر إليهم كأتراك...و ليس بإمكان أهل البلاد الحصول على أية وظيفة إدارية أو عمل حكومي...».[2]

وهذه الوضعية هي التي تفسر حرص البايليك على توسيع مشاركة أعيان البلاد والنخب المحلية في المجال الإداري - الجبائي للحد من هيمنة العناصر الأجنبية، من الإجراءات التي تدعمت خصوصاً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ارتباطا بالتوجهات الجديدة للبايليك مع عودة أبناء حسين بن علي، فقد عملت السلطة على تشجيع مشاركة المحليين في إدارة الإيالة وتسيير شؤون قياداتها قصد التخلص من وطأة شريحة المماليك والعناصر «التركية». التي احتفظت بهيمنتها في مستوى الإدارة المركزية بالرغم من ميولاتها العسكرية وقلة ولائها[3]. ولهذا تراجع دور الأتراك والمماليك تدريجيا في إدارة الجهات الداخلية من الإيالة وبدرجة أساسية الجباية بما في ذلك المناطق الحدودية بالشمال أو الجنوب مثل قيادة الأعراض.

أ - الانخراط في خدمة البايليك والارتقاء إلى صنف «النخبة»

إن دراسة الدور الذي يقوم به اللزّامة في مراقبة الأنشطة الاقتصادية وتنظيم المجال، مسألة ذات أهمية لفهّم التحولات التي عرفها القرن الثامن عشر، والتي شملت المجتمع بصّفة عامة والفاعلين بشكل خاص، وتعتبر فئة اللزّامة من أكثر الفئات تأثرا بالتقلبات التي عاشتها الإيالة التونسيّة خلال القرن الثامن

1 - أ. و. ت، دفتر عدد 42، ص ص51 - 30، دفتر عدد 59، ص61.

2 - Peyssonnel et Desfontaines, 1838, **Voyages dans les régences Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger** Publiés par M. Dureau de la Malle, A.Faivre, Paris, 2 vol.485p et 385p. T I pp 65 - 66.

3 - ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، 9 أجزاء، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، تنفيذ الدار العربية للكتاب، تونس. ج 3، ص 70.
الإمام (رشاد)، 1980، ، **سياسة حمّودة باشا في تونس (1782 - 1814)**، منشورات الجامعة التونسية، ص ص173 - 177 - 192 - 200.

عشر، ولكن من المهم الإشارة إلى أن فهّم عمل اللزّامة يتطلب منا إعادة بناء الإطار أو «المساحة الاجتماعية».«la Surface Sociale» على حد تعبير **بيار بورديو** Pierre Bourdieu [1] التي يتدخلون بها ضمن تعدد المّجالات في كل مرحلة.

إذن كيف تمكن اللزّامة من الإرتقاء إلى صنف «النّخبة» وما هي طبيعة الخدمات التي قدموها لفائدة الدولة وأجهزتها؟

1 - إشكالية المصادر بخصوص مفهوم «النخبـــة»

من مميزات المجتمع بالايالة التونسية طابعه الهرمي، وقد تدعمّت هذه الهرميّة انطلاقاً من القرن الثامن عشر، لتؤسّس بدورها لنظام اجتماعي يقوم على مجموعة من الثوابت متشابهة على الأقل بالمدن الكبرى وبصفة متسّاوية تقريباً. ولكنها بأكثر وضوح بمدينة تونس فقط لأنها مركز القرار السياسي، الشيء الذي يمنحها أيضاً تفوقًا كلياً على بقية المدن في المجالات الأخرى.

هذا المدخل الإشكالي جعلنا نقر بأن ما تحقق لمدينة تونس من احتكار مختلف جوانب الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والفقهيّة والعسكريّة خلال هذه الفترة. جعل الصراع على أشده بين الفاعلين الحضر في المدن الأخرى للمراهنة على بلوغ نفس المرتبة، كما حول هذه المدينة إلى مجال استقطاب الأعيان المحليين لدعم نفوذهم وثرواتهم بالدخول في خدمة الباياليك، وتقديم الدعم له للسيطرة على المجالات الداخليّة.[2]

لقد تم استخدام مصطلح الأعيان من طرف المؤرخين المعاصرين للقرن الثامن عشر، للتعبير عن الأشخاص الذين مارسوا نفوذا سياسيا أو تولوا

1 - Bourdieu (P), 2000, **Les structures sociales de l'économie**, Paris, Seuil, 289 p.

2 - Hénia (A),2006, «Les notables dans la Tunisie de l'intérieur (XVIIIe - XIXe siècles) » in Hénia Abdelhamid, Dir, **Etre notable au Maghreb Dynamique des configurations notabiliaires,**Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, MAISONNEUVE & LAROSE, pp141 - 151.p141.

مناصب رسميّة.[1] مهما كانت درجة هذا النفوذ أو القيمة الاجتماعية للوظيفة، حيث نجد ضمنها:

- أصحاب النفوذ الديني والعلمي، وينتسب إلى هذا الصنف مجمل العلماء من الحنفيّة والمالكيّة وكل من كانت له مهنة مرتبطة بالأمور الدينيّة والفقهيّة: أيمة وشيوخ العلم والمدرّسون والمفتون والقضاة والعدول والنظار، وهم المتصّرفون في الأوقاف المخصّصة للمؤسسات الدينيّة والخيريّة، والمرابطون المكلفون بتسيير شؤون الزوايا.

- أصحاب النفوذ العسكري والإداري، الأشخاص والعائلات التي انتمت إلى أحد أجهزة الدولة الإداري أو العسكري، ودخلت في خدمة المّخزن، أي الدولة، من بينهم نجد الأتراك المنخرطين في الجيش بصورة عامة، والممّاليك والبوّابة والحّوانب الترك والعرب، والصبايحيّة، والقياد واللزامة.

- أصحاب الحرف والتجارة، وهم أصحاب رأس المال الصناعي المختص بالإنتاج الحرفي والتجار.

لكن هذا التصنيف الاجتماعي جعل من مصطلح الأعيان يتميز بالشمولية ويخفي فوارق كبيرة جدا تجعل البناء الإجتماعي يقوم على تراتبيّة ثنائية: النخّبة أو الخاصة مقابل العامة، ويبقى المجتمع الحضري أكثر ملائمّة لهذا التراتب اذ أن من شروط الإنتماء إلى النخبة الوجاهة التي تقوم على الثروة التي تتوفر للعائلة إضافة إلى الإنتماء إلى العائلات العريقة في التحضّر، وتحتفظ لها الذاكرة الجماعيّة بإنتمائها الحضري وما لذلك من رمزية.[2] كما أفرزت التركيبات المدينيّة في البلاد التونسية تصنيفات اجتماعية أخرى تكرّس تلك التراتبيّة الاجتماعية، ويقوم بعضها على التمييز بين «البلدي والبرّاني». وفي التصور السائد يكون «البلدي».أصيل المدينة، عريقا بها. يقطن مركزها وليس

1 - Encyclopédie de l'Islam, Article **A YAN** p 801.

Hénia (A),1997, « Le pouvoir entre «notables» et «élites» Les cycles de la notabilité. » in **Monde Arabe Magreb - Machrek** N° 157 juillet - sept 1997. pp90 - 100.p90.

2 - De Montety (H), 1939, Enquête sur vielles familles et les nouvelles élites en Tunisie, Manuscrit, 70p, p37.

أرباضها (الأطراف) ويحتل مكانة اجتماعية مرموقة، ويشغل إحدى الوظائف المدينيّة النبيلة. أما «البرّاني».فهو نقيض «البلدي».والذي لا تنسى الذاكرة الجماعيّة أصله الأفاقي (أي الريفي)، وعادة ما يكون «البرّاني».مهمّشا جغرافيّا (يقطن أطراف المدينة) واجتماعيا (يشغل المهن «الدنيئة»..[1] ومن هذا المنطلق كانت العودة إلى المصادر ضروريّة، لفهم التدرج الحاصل في بلورة مفهوم «النخّبة».[2] ضمن تراتبيّة اجتماعيّة، تقوم بصفة أساسيّة على الجاه والنفوذ والإنتماء العائلي ومدى الإرتباط بالحكم ممثلا في شخص الحاكم أي الباي، أو في مؤسسة البايليك وأجهزة الدولة.

ما نلاحظه بخصوص التصنيف الاجتماعي للعناصر الفاعلة في المجتمع وخصوصاً الأعيّان المحليّين، أن هناك تدرج من استخدّام مصّطلحات تتميز بصّياغتها العامة مثل «الخاصة «التي تقابلها «العامة»، وقد أُستخدم مصطلح الخاصة من طرف مؤرخي النصف الأول من القرن الثامن عشر، وبصياغات مختلفة، إذ نجد في **ذيل بشائر أهل الإيمان، لحسين خوجة**، (عاش بين 1679 و1732م حسب الطاهر المعموري) تردّد لمصطلح «خواصه «و«أعيانه» عندما ينسبهم إلى الباي.[3]

1 - Hénia (A), 2007, « L'individu entre la logique étatique et la logique communautaire : cas de la Tunisie à l'époque moderne (17e - 19e siècles) », in (Coordination) Mohamed - Hédi Cherif et Abdelhamid Hénia, 2007, **Individu et pouvoir dans les pays islamo - méditerranéens**, Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, Maisonneuve & Larose,225p, pp51 - 64,p 62.

أنظر كذلك: المكني (عبد الواحد)، 2004، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956) الأشراف البلدية مثالاً**، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، ص 183.

2 - Vilfredo Pareto, (1848 - 1923) : Economiste et sociologue Italien. Dans son Ouvrage **TRAITE de SOCIOLOGIE GENERALE,** Librairie Payot & Cie, Lausanne / Paris,1917. Utilisait le terme d'élite(s), pour définir les classes d'individus influents dans plusieurs branches d'activités.

3 – خوجة (حسين)، 1975، **ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات أل عثمان**، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدارالعربية للكتاب، ليبيا – تونس.

أو كما هو الشأن بالنسبة إلى **محمّد الصغير بن يوسف** [1] (عاش بين 1694 و1763م) الذي يسميهم خواص، أتباع، خدام، - ينسبهم للباي - خواصه ومماليكه، خدامه وأعوانه.[2] ويتدرج بعد ذلك للحديث عن «خواص خواصه». ويبدو أن هذه الصفة تتمتع بها مجموعة صغيرة من المقربين إلى الباي يجالسهم ويتردد على منازلهم ويدخلون عليه متى أرادوا ذلك. يستأنس برأيهم ويشاورهم في كل المسائل المتصلة بالحكم وغيرها. ونجد عددا مهما من الذين يتمتعون بهذه الحظوة سواء كانوا من العلماء ورجال الدين أو الموظفين الكبار في الدولة أو الأثرياء والتجار، ولعل أكثرهم شهرة في عهد الباي حسين بن علي كما يقول **محمّد الصغير بن يوسف** «فأوّلهم من أخصّ خواصه الحاج يوسف برتقيز إمامه وجليسه وأنسه في سرّه وعلانيته، وكان فيه أهليّة أن يكون أنس الأنس». [3]

ولعل ما نلاحظه من خلال ما تقدم بخصوص المصادر المتصلة بالنصف الأول للقرن الثامن عشر أن علاقة الفاعلين المحليين بالبايليك لا ترتقي إلى مستوى علاقة مشاركة مع الدولة وأجهزتها بقدر ما يغلب عليها الطابع الشخصي.

في حين أن مسألة ارتباط الأعيان بالبايليك كمؤسسة بدأت تتشكل بأكثر وضوح خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو ما سيؤدي إلى تعدد التسميات ومطابقتها أكثر للواقع ومدى صلابة علاقة الفاعلين المحليين بالبايليك ونوعية الفائدة التي قد تجنيها الدولة من الخدمة التي يمكن أن يقدمها، وفي هذا الإطار يمكن الانطلاق من التعبيرات التي يطلقها **حمودة بن عبد العزيز**. (عاش بين 1733 و1788م)[4] على هذه الفئات، الخاصة، الأكابر، أصحاب المشورة والرأى، كما ينسبهم إلى الباي فيقول:».رجاله، وأعوانه،

1 - ابن يوسف (محمد الصغير)، 1998، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**، تقديم وتحقيق أحمد الطويلي، المطبعة العصرية، تونس.

2 - ابن يوسف (محمد الصغير)، 1998، نفس المصدر، ص 155.

3 - ابن يوسف (محمد الصغير)، 1998، نفس المصدر، ص 293.

4 - ابن عبد العزيز (حمودة)، **الكتاب الباشي**، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت عدد 1794.

أو الأعيان». أما مع **أحمد بن أبي الضياف** (عاش بين 1803و1874م)[1] فإن التصنيف الاجتماعي يصبح أكثر وضوحا عند الحديث عن الأعيان، فهو يفرق بين أعيان المدن الأخرى وأعيان الحاضرة، ضمنهم نجد «العلماء».و" أصحاب المجلس الشرعي». «أكابر الجند». وتدريجيا يحصل نوع من التمييز بين هؤلاء ومجموعة أخرى أكثر فاعلية في الشأن السياسي، «الوزراء».و«رجال دولته». ويتكرر هذا التوصيف بصياغات مختلفة خلال فترة حكم حمّودة باشا (1782 - 1814م) «جمع رجال دولته واستشارهم في سفره بنفسه...». لاسترجاع جزيرة جربة بعد أن استولى عليها علي برغل وعين عليها عامله قارة محمّد سنة 1794م.[2] وهذه الإستشارة تتصل بمسألة على غاية من الخطورة فهي تتصل بتحرير جزء من البلاد تمت السيطرة عليه، وما يتبع ذلك من قرار للحرب أو السلم، لذلك بدأت هذه الفئة التي تحظى بهذا التشريف المتصل بإتخاذ هذا النوع من القرّارات في هذه المرحلة التي تزايدت فيها مشاغل البايليك فكان في حاجة إلى من يسّاعده في تحمل المسؤولية فبرزت فئة من الأعيّان أكثر قربا إلى الباي وهم يشكلون «نخبة».يطلق عليهم أحمد بن أبي الضيّاف تسّميات مختلفة مثل».الخواص».أو «الوزراء وبقية الخواص» لينتهي إلى اعتبارهم بمثابة «خاصة رجال دولته».[3]

لكن من المهم البحث في كيفية الارتقاء إلى هذا الصنف أي «النّخبة» وما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في المنتمين إلى الأعيّان للحصول على ثقة البايليك، هل هي فقط ممكنة لعائلات معينة منتميّة إلى مدينة تونس ومعروفة بعراقتها أي «البلدية». أم أن كل الأعيان مهما كان انتمائهم (بلدي أو أفاقي) قادر على الانتماء إلى هذه الفئة المحدودة من الأشخاص، التي ميزها خدمات معينة يقدمها للبايليك، وهل تمكن اللزامة من الإرتقاء إلى هذا الصنف لما قدموه من خدمة لفائدة الدولة وأجهزتها.

إذن ما هي طبيعة الخدمات التي يقدمها هؤلاء للبايليك، ماديّة جبائيّة أو سياسيّة إداريّة؟

1 - ابن أبى الضياف (أحمد)، 1999، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، 9 أجزاء، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، تنفيذ الدار العربية للكتاب، تونس.

2 - ابن أبى الضياف (أحمد)، 1999، نفس المصدر، ج 3 ص 23.

3 - ابن أبى الضياف (أحمد)، 1999، نفس المصدر، ج 4 ص 12.

2 - انخراط اللزّامة في خدمة البايليك والارتقاء إلى صنف «النخبة»

لقد كانت النخب المحليّة تتمتع بهامش من السلطة والنفوذ من خلال وزنها المحلي وكثافة علاقاتها ومشاركاتها في تسيير دواليب الدولة، وقد دخل الأعيّان الحضر المحليين في خدمة الدولة منذ بدايات الحضور العثماني ولكن بشكل محدود، وبدأ هذا الحضور يكتسي أهميّة ويبرز بأكثر وضوح أواخر العهد المرادي وأساساً في بداية القرن الثامن عشر، حيث فرضوا أنفسهم من الناحيّة الثقافيّة، وكانت لهم تقاليد مخزنيّة وإداريّة كقياد - لزامة وأيضاً كوسطاء بين المخزن والرعايا.

وقد كان الأعيان الحضر مرتبطين بالاقتصاد النقدي وجانب منهم مرتبط بالرأسماليّة الأوروبيّة من خلال ممارسة التجارة، وكانوا بذلك في تحالف مع الدولة ومؤسساتها توقيّا من هيمنة التجار الأجانب المدعومين بقناصّل بلدانهم من جهة، وخوفا من سطو «أعرّاب «القبائل في دواخل البلاد من جهة ثانيّة.

لكن لابد من الإشارة إلى أن هذا الصنف من الأعيان إلى حد هذه الفترة ورغم انفتاحهم على الخارج حافظوا على خصوصياتهم المحليّة، الشيء الذي جعل دورهم مهما في تعديل المشهد السياسي، إذ أن الدولة لا تتأسس فقط عن طريق فاعلي المركز وإنما أيضاً بواسطة الفاعلين المحليين للدور الذي يمكن أن يقوموا به. لكن من الضروري الإشارة إلى أن الانتقال الجغرافي بالنسبة إلى اللزّامة من المناطق الداخلية إلى الحاضرة، له ما يبرره حيث كان النفوذ السياسي والتقرب من السلطة بديلا عن النفوذ المادي وضامنا له في فترات معينة. وهذا ما كان يسعى إليه هؤلاء الأعيان الذين تمكنوا انطلاقاً من ممارسة اللزمة من الارتقاء إلى وظائف إدارية وعسكرية وتقديم خدمات للبايليك تجعلهم من «النخبة».[1]

1 - من خلال متابعتنا لهذه الفئات انطلاقاً مما وفرته لنا الوثائق الأرشيفية أساساً التي تتصل بالقرن الثامن عشر وبعض المصادر الأدبية لاحظنا أن هناك عددا مهما من اللزامة بالمناطق الداخلية تحولوا إلى الحاضرة لتولي الوظائف المخزنية والتألق فيها، واكتساب الخبرة والنفوذ وهو ما مكنهم من التكفل بالقيادات الداخلية واحكام السيطرة عليها وتقديم خدمات متنوعة وبالتالي فتحوا أفاقا كبيرة أمامُ عائلاتهم لتولي اللزم والقيادات وإقامة تحالفات مختلفة مع أجهزة الدولة والمسؤولين الكبار في الحكم فكانت الفوائد مشتركة بينهم وبين البايليك.

لقد تطلبت المرّكزة السياسيّة ودعم نفوذ الباياليك بالمناطق الداخليّة التعويل أكثر على الفاعلين المّحليين ومن أهم الفئات التي تتمتع بإمكانيات قادرة على توظيفها خدمة لهذه المهام، أصحاب الجاه والنفوذ يمكن التنويه بدور اللزامة بجميع أصنافهم، غير أنه ينبغي الانتباه في هذا السياق إلى التراتبيّة التي تشق طائفة اللزّامة والتي ترتبط إلى حد كبير بانتماء اتهم الاجتماعيّة ومستوى معاملاتهم وطبيعة أنشطتهم وعلاقاتهم بالدولة وأجهزتها، حيث نجد ثلاثة أصناف للزامة:

أولًا: اللزامة العاديـــين

المقصود بذلك اللزامة الذين تتردد أسمائهم في وثائقنا، ببعض اللّزم المحدودة ماديا أي لا تحقق فوائد كبيرة، إضافة إلى تقلص مجال نشاطها، سواء كانت لزم ريفية أو حضريّة، غير أن هذا لا يقلص من أهمية هذا النوع من اللزم، أو من قيمة الأشخاص المرتبطين بها إجتماعيا، نظرا لكثافة عدد اللزامة الذين يمكن إدماجهم ضمن هذا الصنف خصوصاً مع انفتاح نشاط اللزمة في بداية القرن الثامن عشر ليشمل كل الأنشطة كما عبر عن ذلك **سان جارفي** Saint Gervais [1].

لقد مثل المجال الحضري أهم وأكثر المجالات حيوية على المستوى الإقتصادي بالإيالة التونسية خلال القرن الثامن عشر، وهو ما يفسر الأهميّة المتزايدة للأنشطة المرتبطة، والتي تكثف استغلالها لتوفر أكثر ما يمكن من المداخيل لفائدة خزينة الدولة، وقد كان للزامة دور كبير في تفعيل هذا المجال واستثماره على الوجه الأكمل.

ولئن كانت المداخيل المتأتيّة من هذه اللزم – العادية – محدودة كما أشرنا فهذا لا ينفي أن اللزامة العاديين لم يعملوا على تطوير أنشطتهم والدخول

أنظر كذلك:

Inalçik (H), 1972, «The Ottoman Decline and its Effects Upon the Reaya». in **Aspects of the Balkans, Continuity and Change, Contributions to the International Balkan Conference**,October 23 - 28 1969, ed Mouton,The Hague, pp 338 - 354,p 341.

1 - Gervais (S),1736, **Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis**, Paris.

في تحالفات من أجل الزيادة في رؤوس أموالهم ضمن إستراتيجيّة النجاح في المنافسة لتولي اللزم، وبالتالي تحقيق أكثر ما يمكن من الأرباح من جهة وتقديم خدمات لفائدة الباياليك أي الطموح لتولي المهام المخزنية، وهذا ينسحب تقريباً على عدد من اللزامة بالمدن وخصوصاً مدينة تونس خلال القرن الثامن عشر، مثال عن ذلك لزمة رحبة تونس سنة 1742 – 1743م التي تولاها الحاج علي بن ملوكة بقيمة 8 ألاف ريال، أو لزم الخدمات المتنوعة بالمدينة مثل لزمة أطباق الخبز والكوش سنة 1745 – 1746م والتي تولاها بوزيد بن ميلاد بقيمة 6 ألاف ريال، وقد يشترك هذا النوع من اللزامة ليتمكنوا من الإيفاء بتعهداتهم تجاه الدولة رغم محدودية قيمة هذه اللزم مقارنة باللزم الكبرى، حيث إشترك كل من هلال بن عمر الزافي قايد الرحبة ومحمد بن خليفة الشريف الطرابلسي، لتولي لزمة منقالة سوق العطارين ومنقالة باب بحر تبعهم، ولزمة الدخان والفنادق سنة 1777 – 1778م بقيمة 19440ريال، كما تولى يوسف المجيدي وأخوه عثمان لزمة فندق لغلة بباب بحر بقيمة 14500ريال ولزمة الدخان والمناقل والشوارع في نفس السن بقيمة 15 ألف ريال.[1]

هذه الأمثلة التي أردت من خلالها إبراز القيمة المادية لهذا النوع من اللزم، والقول بأنها تعبر عن المستوى الذي وصلت إليه اللزم الحضرية. وبالتالي فهم الأهمية المتزايدة للمجال الحضري والأنشطة المرتبطة به، وتكثيف استغلالها لتوفير أكثر ما يمكن من المداخيل للدولة، وقد كان للزامة دور كبير في تفعيل واستثمار هذا المجال على الوجه الأكمل لتحقيق هذه الغاية كما أشرنا إلى ذلك سابقا. خصوصاً وأن المداخيل المتأتية من اللزم عرفت تطوّراً كبيراً، واختلفت قيمتها انطلاقاً من النصف الثاني للقرن الثامن عشر لأسباب عديدة، منها ما هو متصل بالحركيّة الاقتصاديّة التي عرفتها الإيالة التونسيّة، ومنها ما هو متصل بحيويّة التجارة الخارجيّة وأوضاع بلدان البحر الأبيض المتوسط عامة.

كما يمكن القول أن اللزمة أضحت تمثل حجر الزاوية في اقتصاد المدن التونسيّة أثناء العهد الحديث، حيث طالت جميع الأنشطة التجارية والحرفيّة. ولئن تحدثت مصادرنا على عن لزم الأسواق العطارين والصفارين والدباغين والخرازين وسوق الربع بتونس...إلخ أو لزمة الفنادق والمخازن مثل فندق

1 – أنظر وثائق الأرشيف الوطني التونسي، أ. و. ت، دفاتر عدد 21، 29، 43، 206.

الغلة وفندق البياض والملح أو لزمة الصابون وغيرها.فإنها شكلت مجالاً أساسياً لتزويد المدن بما تحتاجه من مواد غذائية وضروريات الحياة خلال هذه الفترة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه الفئة رغم الدور الذي قامت به لم تستفد كثيراً من هذه الممارسة خلال القرن الثامن عشر، أي لم تراكم ثروات كبيرة كما هو الشأن في مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية، كما عبرت عن ذلك الأستاذة **نيلي حنّا** Nelly Hanna[1]. وانحصرت طموحاتهم فقط في الانخراط في العمل المخزني وتوفير أكثر ما يمكن من الخدمات لفائدة البايليك.

ثانياً: القياد - اللزامة

لقد مثل القياد - اللزامة أداة رئيسية لتنفيذ سياسة البايليك داخل القيادات، وإخضاع الأهالي لتوجهاته حتى في مستوى المجموعات القبلية. وكانت جل المناطق تخضع لنفس التنظيم، وأساساً المناطق ذات الحضور البشري الكبير التي كانت تعتبر ضمن المناطق الخاضعة مباشرة لسلطة البايليك، كما أنها تمثل الممول الأساسي لخزينة الدولة. وتبرز لنا المصادر المهام التي اضطلع بها القياد وعمال المخزن، وهي تتلخص في جباية المطالب والاستيلاء على الفوائض لفائدة الدولة وفرض الأمن. وهي مهام تعتبر أساسيّة لفرض سيادة البايليك وسلطته. لكن كيف كانت مشاركة هؤلاء الأعوان في تطبيق هذه المهام؟ والى أي مدى تمكنوا من الارتقاء إلى «النخبة» والالتحاق بأجهزة الدولة؟

لقد اقترنت خطة القيادة بشكل أساسي بالجباية خلال العصر الحديث، وذلك لطبيعة الدولة التي كانت فيها الجباية بمفهومها الواسع قاعدة النظام المالي للبايليك، وهي تشمل المطالب العادية المتنوعة كالعشر والمجبى والعّوايد وغيرها، وكذلك المطالب غير العادية خاصة الدّوايا والخّطايا. كما اعتبرت القيادات الغنيّة والمستقرة ضمن مجال فعل اللزّامة.

1 - Nelly (H), 1995, **The state and its Servants, Administration in Egypt from Ottoman times to the present,** The American University in Cairo Press, p 8.

ولعل هذا الطابع الإداري – المالي للخطة هو الذي جعل عدد هام من اللزّامة وأصحاب الثروات يتنافسون على خدمة المخزن، كما حرصوا على دعم مشاركتهم في تسّيير القيادات وخاصة بداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر أي فترة حكم علي باي (1759 – 1782م) وابنه حمّودة باشا (1782 – 1814م) حيث تحصّل هؤلاء اللزّامة والقيّاد على امتيازات كبيرة إداريّة وتنظيميّة، دعمت مكانتهم في الناطق التي كانوا يتولونها، بعيدة كانت عن المركز أو قريبة.

وقد مثلت المداخيل التي توفرها هذه الأداة الجزء الأهم من مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الدولة ويبرز ذلك من خلال محاسبات بعض القياد – اللزامة في عدد هام من المناطق. كما أشرف هؤلاء على تنظيم وصول الضرائب من المجموعات القروية والعروش حيث كانت لهم علاقات وثيقة بالعمّال والمشّايخ في مناطق مختلفة من قياداتهم. ويمكن القول أن وجهاء المال واللزّامة والأعيان المحليّين شكلوا الوسيلة التي من خلالها تمكن البايليك من فرض سلطته بالمناطق الداخلية ومثلوا قاعدة لتنفيذ سياساته.

كما أن من المهام الأساسية التي تعهد بها القياد – اللزامة فرض الأمن الداخلي حيث مثل هؤلاء حلقة ربط بين المجتمع من جهة وسلطة البايليك من جهة ثانية كما أنهم اعتبروا ممثلين للدولة في مستوى المناطق التابعة لهم، فإنهم كانوا بحكم وظيفتهم مطالبين بالسهر على تنفيذ سياسة البايليك حتى أنهم كانوا في نظر الأهالي ممثلا لهيمنة المخزن. وقد وضعت السلطة على ذمة هؤلاء العمال الوسائل والأجهزة اللازمة للقيام بمهامهم الأمنية وتطبيق سياسات الدولة حيث تم تزويدهم بقوة من المخازنية لتنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة إليهم. وتتمثل المهام الأمنية التي تكفل بها هؤلاء القياد في التبليغ عن الجنايات خاصة القتل حيث نتبين من خلال وثائق الأرشيف كانت شائعة داخل المجتمع أثناء العصر الحديث وهي ظاهرة مميزة للمعاملات سواء داخل العروش أو لدى المستقرين وهي تعكس التوتر الذي يميز العلاقات الإجتماعيّة والصراع داخل المجموعات خاصة أثناء الأزمات الإقتصاديّة والسياسيّة.

كما يتكفل القياد – اللزامة بقمع المناهضين للسلطة وفرض هيبتها داخل قيادتهم وإخضاع الأهالي للنظام القائم وإلزامهم بالامتثال لأوامر البايليك

وتنفيذها مهما كان نوعها وفي هذا الإطار يأتي عمل هؤلاء المتمثل في ردع الفساد والتآمر على الدولة ومقاومة الإخلال بالأمن الداخلي. إضافة إلى أن المهام الإدارية التي تكفل بها اللزامة كانت جزءا من التطور الذي وصلت إليه هذه المؤسسة خلال الفترة الحديثة بالإيالة التونسية وخصوصاً القرن الثامن عشر.

ولدينا عددا من القياد – اللزامة الذين انطبق عليهم هذا التوصيف وينتمون إلى عائلات كبرى حضرية وريفية، قدموا خدمات لفائدة البايليك.[1] وقد عمل هؤلاء الأعيان واللزامة الذين انتقل عدد منهم إلى الحاضرة أو ربطوا علاقات وطيدة مع البايليك على الاستفادة من وضعيتهم لدعم نفوذهم ومصالحهم الإقتصاديّة، بالمناطق الداخلية فأصبحت الحاضرة منطلقا بالنسبة إليهم للثراء والنفوذ.كما أن الوظائف الإدارية التي تحصلوا عليها مكنتهم من مزيد إحكام سيطرتهم على المناطق الداخلية وبالتالي استفادة الدولة من خبرتهم وعلاقاتهم الممتدة عبر أفراد العائلة والنواب التابعين لهم، لوضع يدها على الفوائض الفلاحية وجمع الجباية ومراقبة الرعايا بالقيادات.

ثالثاً: لزم التجار اليهـــود

لم يكن نظام اللزمة حكرًا على فئة أو مجموعة حسب انتمائها الديني أو العرقي، إذ أن طبيعة هذا النظام وأحد شروط إتمامه على الوجه الأكمل الانفتاح التام على كل أصحاب المال، حيث يتولى اللزمة المعروضة الشخص الذي يدفع أكثر. أي الذي ترسي عليه عملية «المزايدة». ورغم ذلك نشير هنا إلى أن مشاركة اليهود في تولي اللزم قد انحصر في بعض الأنشطة بعينها وبصفة مسترسلة لعديد السنوات المتتالية، خصوصاً وأن الوثائق الأرشيفية لا تمدنا بإحصائيات تامّة ومتواصلة، إلا أنّها تمكننا من تتبع ملامح تدرجهم والأدوار التي قاموا بها من خلال عملهم في قطاع اللزمة. كما أنه من الصّعب الجزم ببداية إنخراطهم في اللزم، ذلك أن المصادر المتوفرة لا تكشف عن أدنى المعلومات بهذا الشأن، فأولى الإشارات التي سجلت مشاركة نخب تجار اليهود في نظام اللزمة تعود إلى أربعينات القرن الثامن عشر، إلا أن بروزهم على وجه الدقة يسبق هذا التاريخ، فحضورهم في عمليات المزايدة التي كانت تتم بصفة علنية والمتصلة بقطاع الجلد تعود إلى القرن السابع عشر كما ذكر

1 – البرهومي (عثمان)، 1999، **تطور نظام الالتزام**....ص 100.

ذلك **الأستاذ الصادق بوبكر**[1]. فما مدى مساهمتهم في هذا النّظام، وكيف تجلّت الخدمات التي قدموها للبايليك، وبم تميّزت مشاركتهم عبر اللّزم التّي اقتنوها؟

يبدو أنه مع مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتضح معالم نظام اللزمة عموماً، وصفات الأشخاص الذين انخرطوا في هذا النشاط بما في ذلك اليهود حيث أصبح من الإمكان الوقوف على المهام واللزم التي أنيطت بعهدة هؤلاء، وإذا أردنا حصر اللزم التي كان لهم فيها شأن كبير وتم توليها على مدة طويلة خلال القرن الثامن عشر يمكن الاقتصار على بعض الأمثلة، لزمة جزية يهود تونس وجربة، لزمة الحوت ولزمة خيط الفضّة ولزمة خيط القرداش، لزمة سمسريّة الحرير والقرمز، لزمة الصّاغة، لزمة الصرارفيّة.... ولعل أهما لزمة دار الجلد التي تولاها بعض اليهود مشاركة مع لزّامة آخرين انطلاقاً من سنة 1739م، أحمد الكاتب وشركاؤه من اليهود وبقوا بها إلى سنة 1743، وكانت لزمة دار الجلد من أهم اللزم من حيث المداخيل فقد بلغت قيمتها 20 ألف ريال، كما أنها توفر ارتباطا متينا بالتجارة الخارجية. ثم تولاها بعد ذلك يعقوب لمبروزو وشركائه من اليهود وحافظوا عليها خلال الفترة الممتدة بين 1743 و1757 وتتضاعف قيمتها لتصل إلى 44 ألف، ثم تولاها الذمي سوريه وشركاؤه من اليهود خلال العشرية الممتدة بين 1757و1767م. ومن مميزات هذه الفترة أن التجار اليهود احتكروا تقريباً هذا النشاط وهذه اللزمة وإقترن إسمهم بها «يهود دار الجلد «أو» تجار دار الجلد «الى أواخر القرن الثامن عشر مستفيدين من الظرفيّة الإقتصاديّة والسلم في العلاقات التجاريّة، ونقص الأوبئة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ليدعموا تواجدهم في هذه اللزم التي ارتفعت قيمتها بصفة لافتة للإنتباه، فقد وصلت قيمة لزمة دار الجلد إلى 200 ألف

1 - Le commerce des cuirs et peaux, connait l'une des formes les plus anciennes de privilèges et d'affermage rencontrée dans la Régence au XVII[e] siècle. Les deux pièces maitresses de cette activité sont «la journée » des cuirs et la ferme de «la douane des cuirs » toutes les deux sont progressivement contrôlées par des juifs notamment livournais. Nous avons distingué trois étapes dans l'histoire de cette «monopolisation ».

Boubaker (S), 1987, **La Régence de Tunis au XVII[e] siècle.Ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne, Marseille et Livourne.** Zaghouan. Tunisie.248p. PP122 - 123.

ريال سنوات 1780 - 1781م و250 ألف ريال سنة 1800 - 1801 م ولعل من المهم الإشارة إلى أنها واصلت في ارتفاعها كغيرها من اللزم التي ارتبطت بالمبادلات الخارجيّة في عهد حمّودة باشا الحسيني (1782 - 1814م).[1]

لقد مثلت اللزمة والشروط التي تتطلبها لإكتمال العقود، قاعدة لفهم ما كان يحصل على المستوى الاجتماعي والسياسي من تحالفات بدورها أساسيّة لإحتكار اللزم لفترات طويلة، وخاصة إذا ما تعلق الأمر باللزم ذات الأهمية على المستوى الاقتصادي، مثل لزمة دار الجلد أو لزمة الباطان أو لزمة سوق الحرير التي تولاها علي الجزيري مع الوزير محمّد العربي زروق، وهو ما يؤكد أن اللزمة كانت فرصة لبعض النخب لإقامة تحالفات بين اللزامة المعروفين والمسؤولين الكبار أمثال علي هلال وابراهيم بن القايد داود وسالم بن ذياب والفقيه سي علي عبيد ومصطفى بن باكير ويوسف المجيدي وأخوه عثمان وغيرهم...[2]

اذن تأتي اللزمة ضمن سلسلة من الأدوات في شبكة علاقات اقتصادية فهي تقوم على المراقبة والإنتاج. كما أنها أداة إدارية لتنظيم بعض المهن وبالتالي فهي أداة اجتماعية تساهم في خلق قاعدة قد تكون فاعلة على المستويين السياسي والإجتماعي ومهمة للإرتقاء إلى صنف «النخبة «وهذا ما يفسر محاولات احتكارها من طرف عدد كبير من العائلات الكبرى.

II - علاقة اللزّامة بالبايليـــك

إن دراسة العلاقة أو مجموع العلاقات التي ربطت بين النخّب بصفة عامة بالأوساط الحاكمة تقتضي الاهتمّام بعدة مسائل كانت تفسر صلابة هذه العلاقة وشروط دوامها في الزمن خصوصاً وأن هناك عدة عوامل تتدخل ولعل أهمّها التي تتصل بالحراك الاجتماعي والمنافسة التي كانت تبرز من حين إلى آخر بين هذه الفئات بهدف اكتساب رضاء «الباي «والوزراء وأصحاب النفوذ من رجال الدولة، وبالتالي التمتع بالامتيازات والهبات التي تقدمها السلطة المركزيّة.

1 - أنظر وثائق الأرشيف الوطني: أ.و.ت، دفاتر عدد 2159، 2161، 2164: وهي دفاتر تتضمن معطيات لمحاسبة لزامة دار الجلد خلال الفترة الممتدة بين 1720 و1841م.

2 - أنظر وثائق الأرشيف الوطني التونسي، أ. و. ت، دفاتر عدد 164، 177.

كما تجدر الإشارة إلى أن سلطة البايليك وأجهزة الدولة مهيئة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات هدفها تطوير الأساليب المعتمدة للتعامل مع المجال من أجل مركزة السلطة، اوالإستفادة ماديا من هذا المجال غير أن ذلك يتطلب مزيد التعويل على الأعيان بالأرياف والمدن من اللزامة والتجار والأثرياء، لإحكام السيطرة على الدواخل وتقويّة الجهاز الإداري.

فما هي الأسس الرمزيّة التي قامت عليها صورة البايليك خلال القرن الثامن عشر؟ وماذا كان ينشد كل صنف من الأعيان أن يحقق من خلال تحالفه مع أجهزة الدولة؟ وكيف كان تصور اللزامة «كنخبة «للخدمة المخزنية وما الذي ميزهم عن بقية الأعيان؟

1 - علاقة ترابط وتكامـــل

لقد اتخذت العلاقة بين الأعيان والدولة بأجهزتها الإداريّة عدة أشكال. خصوصاً وأن عددا من الأعيان والنخب حافظوا على وجاهتهم منذ مرحلة قوة الدولة المراديّة، واستفادوا من الانتعاش الظرفي للمبادلات مع المشرق الإسلامي وجنوب أوروبا. وأصبحوا من العمال إضافة إلى نشاطهم التجاري، وبالرغم من التقلبات السياسية المميزة للقرن الثامن عشر، فإن البعض تمكن من التأقلم مع التحولات والإبقاء على علاقات متينة مع البايليك وأجهزة الدولة محكومة بمرجعيات تاريخيّة وسياسيّة.هذا وقد انتفع عدد من الأعيان من فترة الاستقرار التي سبقت سنة 1728 م، حيث دعموا انشطتهم الاقتصاديّة فتكدست لديهم ثروات كبيرة بفضل اللزم، وتمكنوا من إقامة علاقات مع البايليك وأجهزة الدولة. كما أنها دفعتهم إلى محاولة اقتحام ميدان اللزم الإداريّة، التي برزت حولها مزايدة شديدة بين النخب والأعيان الشيء الذي كان يؤشر بأن هؤلاء لهم فهم عميق لخصوصيّة المرحلة والمتسمة بشكل أساسي بحاجة الباي حسين بن علي إلى النقد، وتزايدت هذه الحاجة بعد 1728م بسبب حرب الباي ضد ابن أخيه.[1] ولم تتضرر هذه الفئة من الأزمة التي حصلت خلال 1728 – 1729م. حيث بقوا على ولائهم «للصف الحسيني «مثل غالبيّة وجهاء المخزن في ذلك الوقت ما دام الباي حسين بن علي، قادرا على ردع خصومه والتخلص منهم، ولعل البعض منهم استغل فترة 1730 – 1735م

1 - Chérif (M - H),1986, T II, pp 82 - 122.

لدعم نفوذهم الاقتصادي خاصة وأن الدولة قد كثفت استغلالها للسكان في تلك المرحلة.[1] حيث كان احتكار النفوذ من طرف البايليك يمر حتما عبر السيطرة على الموارد الماديّة المتأتية من دواخل البلاد. وليس هناك إمكانية للحصول على هذه المحاصيل لمن لا يجد الدعم من الفاعلين المحليين ومن الأهالي وخاصة من الأعيان في الحواضر وفي الأرياف.[2]

هذا وقد سعى أعيان وتجار البلاد خلال هذه الفترة إلى تحديد مواقفهم من الحرب الأهلية والتفاعل مع معطياتها، خاصة منذ تدخل داي الجزائر لمساندة علي باشا. وقد أضر انعدام الأمن والاضطراب بالمبادلات الداخليّة، وأصبحت تهدد التجارة الخارجية للبلاد. وبعد هزيمة جيوش الباي في «سمنجة» خلال المعركة الفاصلة يوم 4 سبتمبر 1735م. أعلن أغلب الأعيان تخليهم عن «الصف الحسيني» وعبروا عن تقديمهم خدماتهم للأمير علي باشا، حفاظا على مصالحهم.

ومن هؤلاء نذكر عائلة الجلولي التي لم تتضرر من الأزمة السياسية خلال 1728 – 1729م وبقيت على ولائها لحسين بن علي، وبعد هزيمته أقامت علاقاتها مع دولة علي باشا وأصبح علي الجلولي عاملا على صفاقس بداية من 1734 – 1735م وبقي بها إلى 1743م. ويعتبر من أعيان دولة علي باشا بفضل خبرته وحنكته الإدارية إضافة إلى ثروته المادية. كما احتكر علي الجلولي اللزمات الإقتصاديّة في القيادات التي عمل بها، مثل لزمة دار الجلد في صفاقس سنوات 1738 – 1739م وكافة لزم جزيرة جربة سنوات 1738 – 1739م وكافة لزم الجزيرة سنوات 1752 – 1753م.[3] وبالتالي يمكن القول أن القايد علي الجلولي كان يعتبر من أعيان دولة علي باشا، وهو من أبرز عماله حيث تولى خطة القيادة عدة سنوات في الساحل والجنوب

1 – أنظر وثائق الأرشيف الوطني التونسي، أ. و. ت، دفتر عدد 12، ص ص 136 – 137، دفتر عدد 14، ص ص 72 – 74.

Chérif (M - H),1986, T II,pp 82 - 83 - 89 - 120 - 121.

2 – هنية (عبد الحميد)، 2012، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، تبر الزمان، تونس.**ص 163.

3 – أنظر وثائق الأرشيف الوطني التونسي، أ. و. ت، دفتر عدد 26، ص 229، دفتر عدد 77، ص 137.

الشرقي للإيالة، وأقام علاقات متينة مع البايليك ووجهّاء المخزن وبعض الأعيان في مستوى القيادات. وكانت هذه الظرفية التاريخيّة ممهدة لتولي اللزم لأبنائه وأحفاده من بعده.

كما كانت الظرفية التاريخية نفسها ملائمة لبروز عائلات مخزنية أخرى جديدة، لم تجد مكانها في دولة حسين باي أثناء فترة 1705 - 1728م وكان إشعاعها محلي داخل مناطقها. وبالرغم من توليهم بعض المهام البسيطة أو التزام بعض الهناشر للدولة في مناطقهم فإن طموحاتهم كانت أكبر من ذلك. وهو ما يفسر ميل هذه الشريحة بصفة واضحة إلى «الصف الباشي «منذ 1728م وبرز هذا الموقف عمليا اثر موقعة «سمنجة».[1]

وتتشابه هذه العائلات في تطورها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. حيث تعتبر عائلة بن خضر مثالا ثانيا لهذا الصنف من العائلات المخزنية. تنتمي هذه العائلة إلى قرية جمّال وهي تعتبر من أعيان تلك القرية ولها ملكيات هامة من الزياتين غير أنها بقيت مغمورة خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر. ولم تنتفع كثيراً من سياسة الباي حسين بن علي. وهو ما جعل أفرادها يعلنون مساندتهم لتمرد علي باشا منذ 1728م الأمر الذي عرّضهم إلى العقاب ومصادرة أملاكهم من طرف الباي.[2]

وقد تمكنت عائلة بن خضر منذ 1735م في كسب ولاء كافة أهالي جمّال «للصف الباشي» كما أنهم أقاموا اتصالاتهم مع القرى «الباشية» المجاورة لهم مثل «مساكن والقلعة الصغرى وأكودة وزاوية سوسة... «وحرضوا الناس على التمرد والعصيان قصد الإخلال بالأمن والاستقرار في تلك المناطق التي كانت موالية «للصف الحسيني».

إن هذه الظرفية مكنت عائلة بن خضر من إقامة تحالفات مع «الصف الباشي» والارتقاء سياسيا في وقت سريع. حيث أصبحوا ضمن وجهاء دولة علي باشا،

1 - ابن يوسف (محمد الصغير)، (مخطوط عدد 18688)، **المشرع الملكي...**، ص ص 204 - 208.

Chérif (M - H),1986, T II, pp 150 - 156.

2 - ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، **نفس المصدر**، ج 2، ص 113.

Chérif (M - H),1986, T II, pp 116 - 161.

فقد تولى جعفر بن خضر العديد من القيادات في مناطق مختلفة وأساساً المناطق الغنية بمناطق الجنوب والساحل، مثل قيادة جربة 1737 – 1738م ثم المنستير 1738 – 1742م. كما استعاد قيادة جربة بين 1743 – 1746م وسوسة خلال سنوات 1747 – 1748م. ومكنته قدرته الشخصية وكفاءته الإدارية من كسب ثقة علي باشا الذي مكنه من الإشراف على تسيير قيادات داخلية مثل قفصة سنة 1749 – 1750م وقيادة الأعراض في السنة الموالية 1750 – 1751م. كما كانت عائلة بن خضر ممثلة أثناء تلك المرحلة في شخص الحاج محمد بن خضر الذي قام بتولي إدارة قيادات عديدة بالمناطق الشرقية للإيالة التونسية، وكان يعتبر من أعيان الدولة فقد احتكر خطة قايد سوسة لسنوات عديدة خلال الفترة 1738 – 1746م. ثم تولى قيادة جربة بين1747 و1750م.[1]

لقد تم الاقتصار على هذه الأمثلة لإبراز خصوصيتين ميزتا الالتزام والوظائف الإدارية بالايالة التونسية خلال القرن 18م التي تفسر إلى حد كبير العلاقة مع البايليك:

- **أولًا:** أن علاقة الأعيان والوجهاء واللزامة بالبايليك وأجهزة الدولة الإدارية التي كانت محكومة بظرفية تاريخية من مميزاتها تغير موازين القوى وسرعة التحولات قد تكون في خدمة هذه المجموعة وسببا في تراجع أخرى.
- **ثانياً:** أن ما حصل خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر تواصل خلال النصف الثاني منه أي بعد عودة أبناء حسين بن على إلى الحكم، لكن الوسائل وأساليب التحالف وإقامة علاقات مع أجهزة الدولة هو الذي تغير ليطغى عليها الطابع السياسي.

ولئن كانت العلاقة بين البايليك والأجهزة الإدارية للدولة من جهة واللزامة من جهة أخرى، محكومة بصفة عامة بمرجعيات تاريخية وسياسية، تفسر الترابط والتكامل فإنها أيضاً علاقة فائدة متبادلة كيف ذلك؟

1 – أنظر وثائق الأرشيف الوطني: أ. و. ت، دفاتر عدد 32، 34، 45، 53، 60، 63.

2 – علاقة فائدة متبادلة

لم يكن البايليك بالإيالة التونسية خلال القرن الثامن عشر يستند إلى القوة والردع فقط لإخضاع المجال، وإنما كان يلجأ إلى سياسة المرونة واستقطاب الأتباع عن طريق الفاعلين المحليين وتشريكهم في تصريف شؤون البلاد. وهذا ما يفسر في نظرنا نجاح السلطة المركزية في تشديد قبضتها على رعاياها وامتداد نفوذها إلى الدواخل.

ولتنفيذ هذه الأهداف كانت الدولة الحسينية في حاجة إلى اللزامة، عبر فترات تطورها فكانت سياسة البايليك في المجال الاقتصادي ملائمة لانتعاش الشريحة العليا للمجتمع أي فئة كبار التجار والقياد – اللزامة. وبدأت هذه السياسة مع حسين بن علي.[1] وتواصلت مع ابن أخيه علي باشا، فقد اعتمد منذ البداية على اللزمة لتجاوز ضائقته المالية، لذلك كان تحالفه منذ 1737م قويا مع فئة اللزامة، فهم الذين حولوا جهود أبناء القرى والبوادي وما ينتجونه من محاصيل فلاحية إلى موارد نقدية كان البايليك في أشد الحاجة إليها.[2] هذا وقد حرص أبناء حسين بن علي بعد عودتهم إلى السلطة على تدعيم مشاركة النخب المحلية في تسيير شؤون الإيالة واستغلال ثرواتها. كما كان البايليك شديد الاقتناع بأهمية دور فئة وجهاء المال، لزامة وكبار التجار. فإنهم أبقوا على علاقتهم المميزة مع البايليك بفضل الدعم المالي الذي قدموه له في تلك الظروف، وواصلوا نشاطاتهم الاقتصادية خاصة في مجال اللزمة والتجارة.

– الدولة في حاجة إلى اللزامة: لئن تقلبت علاقة الدولة بكبار التجار والأعيان حسب الظرفية والأوضاع التي كانت عليها الدولة على المستوى المادي، فإن الصراع من أجل الانفراد بالحكم كان من الأسباب المفسرة لتغير هذه العلاقات. بالرغم أن النخب المحلية بالإيالة التونسية وحتى جزء هام

1 - Chérif (M - H),1984, T I, pp 283 - 284 - 286.

2 – هنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك القليل من الوثائق التي تتعلق بنظام اللزمة بصفة مباشرة، ذلك أن إيرادات هذا النظام سجّلت بدفاتر مدّاخيل الدولة ومصاريفها، ما عدا البعض منها مثل وثائق «دار الجلد».... فهي تسجل نوعية اللزمة والثمن الذي أرسي عليها بعد المزايدة العلنيّة، واسم الملتزم والمدّة التي سيشرف فيها على مراقبتها. وقد عمدنا إلى جمع المعطيات التي توفرها وتحليلها، رغم الصعوبات التي واجهتنا في التعامل مع هذا النوع من الوثائق.
أنظر مثلاً: أ. و. ت، دفتر عدد 21، ص ص 20 – 21.

من العامة تعودت على اتباع الحذر واتخاذ مواقف تتسم بالمهادنة والسلبية أثناء الأزمات السياسية، التي عرفتها البلاد خلال القرن الثامن عشر. ولذلك فإن أغلب أعيان المدن وخصوصاً مدينة تونس كانوا يقدمون ولائهم للطرف الأقوى في الصراع، فهم يبايعونه ويطيعون من يمثله. وهذا ما حدث خلال الحرب الأهليّة 1728م و1740م.[1]

ولعل هذا الموقف عبر عنه عدد من الأعيان والنخب المنتمية إلى العائلات المخزنيّة إثر انتهاء الحرب الأهلية، أي سعت إلى تقديم العون إلى علي باشا أثناء توليه الحكم. وقد تم اعتمادها من طرف الدولة لمراقبة المناطق الداخليّة وتزويدها بكل ما تحتاجه، من الدعم المادي والبشري مثل عائلات الجلولي وبن ساسي وبن الحاج وبن خضر...و غيرها.

وقد تمكنت هذه العائلات من خلال الدور الذي قامت به إلى أن تتحول إلى «عائلات السلطة «أو «أرستقراطية المدن «اثر انتقالها إلى مدينة تونس. لتنخرط أكثر في العمل الاقتصادي والسياسي وتوفر الدعم للمخزن. إلا أنها تختلف عن ما يعرف «بالبلديّة «خلال القرن التاسع عشر التي انحصر وجودها في الوظائف الدينية والإدارية بالمدينة.[2]

كما أنه من المهم الإشارة إلى أن الظرفية كانت دائماً محددة لتغيير توجهات الأثرياء والتجار واللزامة. حيث لم يكن مصير النظام القائم يهمهم كثيراً اثر سقوط قلعة الكاف بعد أحداث جوان 1756م، وتقدم عسكر الجزائر باتجاه الحاضرة ومحاصرتها، بقدر ما كانوا مهتمين بعودة الاستقرار واستتباب الأمن. الشيء الذي جعل أثرياء التجار واللزامة بالحاضرة يعلنون طاعتهم

1 - ابن يوسف (محمد الصغير)، نفس المصدر، ص ص66 - 67.
ابن عبد العزيز(حمودة)، نفس المصدر، ص ص 355 - 364.
ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، نفس المصدر، ج 2، ص ص 108 - 112 - 113.
2 - De Montety (H), 1939, p 42.
ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، نفس المصدر، ج 4، ص ص 65 - 66.
Ben Achour (M), 1989, **Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIXème siècle**, Pub de l'Institut National de l'Archéologie et d'Art, Tunis. pp 129 - 130.

وولاءهم للباي الجديد بعد انهزام علي باشا وسقوطه في الأسر يوم 26 أوت 1756م.[1]

وتعتبر عودة أبناء حسين بن علي إلى الحكم بداية مرحلة جديدة من أهم مميزاتها التعامل العقلاني مع الإمكانيات الماديّة والبشريّة للإيالة، خصوصاً وأن البلاد تأثرت بمخلفات الحرب الأهليّة والتدمير الذي تعرضت له اثر أحداث صيف 1756م.

وكانت كل هذه المستجدات سببا في تغيير موازين القوى في مستوى الإدارة المركزيّة وهياكل النفوذ المحلي داخل القيادات تماشيا مع سياسة الانفتاح التي اعتمدها أبناء حسين بن علي بداية من 1756م، وخاصة من طرف علي باي (1759م - 1782م).

ولعل من مظاهر هذا التغيير الكبير زيادة قيمة اللزم وتنوعها إضافة إلى الإقبال الكبير على المزايدة، التي استفادت منها السلطة الجديدة لكسب أكثر ما يمكن من المداخيل في حاجة إليها لإعادة بناء أجهزة الحكم وتسديد نفقات عسكر الجزائر الذي كان سندا لهم لاسترجاع السلطة والتخلص من علي باشا.[2] حيث نجد في مصادرنا الإعلان عن زيادة للزم التي تم توليها بداية من 56 - 1757م. فقد «التزم حمودة فرّاجة ماطر بزيادة ستة آلاف ريال على ما في الزّمام. والتزم فرّاجة المذكور لزمة الفول والقرّفالة بستة آلاف ريال. كما التزم الخرّوبي قيادة السكين بزيادة خمّسة آلاف دينار على ما في الزّمام».[3]

وقد كانت هذه الظاهرة مميزة بالنسبة لهذه الفترة فبالرغم من الأزمة والصعوبات التي تزامنت مع انتقال السلطة والتخريب الذي تعرضت له البلاد فقد ارتفعت قيمة كل اللزم دون استثناء، وما قبول اللزامة بذلك والإقبال عليها إلا دليلا على بداية الاستقرار.

1 - ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، نفس المصدر، ج 2، ص ص 154 - 155.

2 - نفس المصدر ونفس الجزء، ص ص 153 - 155 - 156.

3 - أ وت، دفتر عدد 93، ص 27.

وبالتالي فإن الدولة كانت في حاجة إلى هؤلاء لتنشيط الحياة الاقتصادية، حيث «التزم محمّد الملوح حانوت الإدام بزيادة ألف وسبعمائة دينار في 2 ديسمبر 1756م».[1]

كما كانت اللزم مجال للمنافسة وما الإقبال الكبير عليها من طرف أصحاب المال وكبار التجار كما أشرنا إلى ذلك، يعبر أيضاً عن حاجة اللزامة إلى حماية الدولة وأجهزتها لتنفيذ مهامهم وتحقيق الأرباح.

- اللزامة بحاجة إلى الدولة: لقد أصبحت علاقات الأعيان بالباياليك متينة، فتدعمت مكانتهم لتنفيذ سياسة الدولة. غير أن هذه العلاقة بقيت محكومة بعوامل مختلفة ولعل من أهمها قدرة هذه الفئات على خدمة الباياليك، لذلك كانت الدولة مطالبة بتوفر الدعم الكافي لهؤلاء لتنفيذ مهامهم أولا وتحقيق الأرباح المرجوة من تولي اللزم ثانيا.

وما تجدر الإشارة إليه أن المسار الذي اتبعه هؤلاء لبلوغ هذه المرحلة لم يكن موحدا. لكن أصحاب المال والتجار استفادوا من الظرفية السياسية والاقتصادية انطلاقاً من منتصف القرن الثامن عشر، لتجميع الثروة اللازمة لتوسيع استثماراتهم إلى ميدان اللزمة والانخراط في الخدمة المخزنية. لذلك نقول بأن أنشطتهم تتنزل في إطار السياسة الرسمية التي أتبعت في المجال الاقتصادي أثناء تلك الفترة، وهي مرتبطة بها ولعل ذلك ما يفسر البحث المتواصل من طرف اللزامة عن دعم الدولة وأجهزتها لإتمام مهامهم سواء الإدارية أو الاقتصادية.

ويمكن القول أن أهمية الدور الذي يقومون به بالنسبة إلى الدولة ولتمويلاتها المادية تفسر الدعم الذي يجده اللزامة والقياد وأصحاب المال من الدولة وأجهزتها. بالمقابل لا يتقيد هؤلاء بأي تحالف سياسي ويتغير موقفهم حسب ما تقتضيه مآربهم الذاتية ولا سيما فئة القياد - اللزامة، وبالتالي الحد من قوة وفاعلية الجسد الإجتماعي والعلاقات التي تحيط به، هذا وقد **أكد الأستاذ الصادق بوبكر** على التداخل القائم بين النخب التجارية والسياسية خلال القرن السابع عشر، والذي تواصل خلال القرن الثامن عشر، كما عدل من صورة العلاقة بين الجهاز الحاكم والنخب التجارية مراعيًا التفرقة الجلية التي تخص

1 - أ وت، دفتر عدد، 93 ص 27.

ما يعرف بفئة الأوساط التجارية، ويرى أن التجار لا يربطون علاقات مع السلطة السياسية، لكن ذلك لا يمنع من عقد بعض الصفات العابرة ومع ذلك فإنهم لا يبلغون إلى مستوى النخبة الإجتماعية إلا بصفة عابرة وظرفية.[1] ويستدل على ذلك بعمليات التتريك، إذ يلاحظ أن الأشخاص الذين وقعت مصادرة أملاكهم وثرواتهم خلال العصر الحديث هم في أغلب الأحيان أولئك الذين ارتبطوا بالجهاز الحاكم.[2] وبالمقابل فإن التجار الذين لم يتولوا مناصب مخزنية لم يصبهم هول التتريك والمصادرة إلا نادرا، وفي كلتا الحالتين كان التجار يعمدون إلى إستثمار أموالهم في شراء العقارات الحضرية والريفية[3]

وتشير وثائقنا الأرشيفية إلى أهمية الأنشطة المخزنية وتنوعها، فارتفعت قيمة المطالب المتحصل عليها من القياد – اللزامة وهو ما كانت له مساهمة كبيرة في ارتفاع مداخيل خزينة الدولة خلال الثلث الأخير للقرن الثامن عشرمثلا. [4] وتعكس المهام التي كان يُكلف بها كبار اللزامة، مدى الثقة التي يمنحها لهم البايليك لتولي المهام الإدارية والقيادات التي تحولت إلى مجال للتنافس.

ولم تقتصر حاجة اللزامة إلى الدولة في شخص الباي لتصل إلى بقية الأجهزة الأخرى المؤثرة مثال عن ذلك الوزراء. فقد تولى هذه الخطة عدد من الوزراء الذين كان لهم نفوذ كبير، وقدرة وكفاءة وأمانة تجعلهم مقربين من الباي ومؤثرين في سياسة الدولة. ولعل أهم مثال الوزير مصطفى خوجة، الذي يبدو أن وجاهته ونفوذه داخل البلاط دفع القياد – اللزامة إلى التقرب منه والعمل على إرضائه حتى يخدموا مصالحهم ويكون لهم سندا وقت الحاجة ما دامت العلاقات الاجتماعية مبنية على الولاء.هذا إضافة إلى الميولات الفرنسية الواضحة لهذا الوزير، فقد كان حريصاً على تدعيم العلاقات السياسية

1 - Boubaker (S), 2003, « Négoce et enrichissement individuel à Tunis du XVIIe S au début du XIXe S », in, **Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine**,50 - 4,octobre - décembre. p 34.

2 - Boubaker (S), 1987 , p 168.

3 - Boubaker (S), 2003, p54.

4 – أنظر محاسبات عدد من اللزامة والقياد – اللزامة خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر بوثائق الأرشيف الوطني التونسي: أ. و. ت، دفتر عدد 147، ص ص 224 – 238، ودفتر عدد 157، ص ص 31 – 46، ودفتر عدد 171، ص ص 85 – 96.

بين الإيالة وفرنسا وتوطيد الروابط التجارية معها، فكانت صلته قوية بالقنصلية الفرنسية وبأثرياء التجار الأجانب المقيمين بحاضرة تونس[1]. اذ كان حريصاً على رعاية مصالح الأوروبيين المتواجدين بالإيالة وحماية أشخاصهم وأرزاقهم. وهو ما ساعد على تنمية المبادلات التونسية مع دول أوروبا خلال تلك المرحلة من جهة، ومزيد الولاء له من طرف بعض القياد – اللزامة والتجار من جهة ثانية.

ويمكن القول أن هذا النوع من العلاقات كان سائدا داخل مؤسسة المخزن خلال النصف الثاني للقرن الثامن عشر. وينسحب بصفة عامة على سير النظام الإداري بالإيالة خلال العهد الحسيني. حيث كان اللزامة والوجهاء والعمال حريصين على التقرب بشتى الطرق من وجهاء البلاط من ذوي النفوذ.

ولئن كان الولاء شرطا أساسيا للارتقاء السياسي والحصول على الامتيازات سواء في مستوى الإدارة المركزية أو الجهويّة، فإنه ضروري للحفاظ على الثروة والوجاهة. وتعكس ظاهرة الولاء طبيعة الروابط الاجتماعيّة السائدة التي بلغت إلى حد انتشار الرشوة والمحسوبيّة في التعامل بين أصحاب القرار والأوساط المخزنيّة. وهو ما أكده الكاتب الفقيه حمودة بن عبد العزيز مخاطبا الباي حمّودة باشا (1782 – 1814م) في بداية عهده «هذه المملكة كالبقرة والناس تتوارد على حلبها على اختلاف أنواعهم وأنت آخذ بقرونها. ولا يشك مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر في خيانة سائر العمّال. فيما يرجع إلى المال وإنما تتفاوت بالكثرة والقلة بحسب حال العامل في الخوف وعدمه. باعتبار من ينتسب إليه وجميعنا يأخذ الهدايا من العمال. فواحد يأخذها ذهبا وفضة. وآخر يأخذها حيوانا وثيابا وطعاما. وجميع ذلك في التحقيق لأربابه أو لبيت

1 - Plantet (E), 1893 - 1899, **Correspondance des Beys de Tunis et des consuls de France avec la Cour (1577 - 1830)**, F.Alcan, Paris, 3 vol. T III pp126 - 136 - 180.

Chérif (M - H),1995, « le Beylik, les populations et le commerce maritime dans la Tunisie du XVIIIè » in **Histoire économique et sociale de l'Empire Ottoman et de la Turquie.** Actes du sixième congrès international tenu à Aix - en Provence du 1er au 4 juillet 1992, Paris. pp 110 - 114.

الإمام (رشاد)، 1980، **سياسة حمّودة باشا...**، ص ص 109 – 110.

مال المسلمين. فالرأى أن تعتبر دخل عمالك وتوليهم على مشارطة مالية. ووراءهم نظرك.»[1]

ويبدو أن للظرفية الاقتصادية تدخلا مهما في تفسير متانة هذه العلاقة وحاجة اللزامة إلى الدولة، إذ أن البايات يعاضدون في أغلب الأحيان اللزامة لأنهم يمولون الخزينة ويوفرون قسما من الإحتياجات المتنوعة للبلاط والدولة، إضافة إلى كونهم يمثلون السلطة أمام الأهالي وينوبون عنها.

فالبايليك كان يطالب الرعايا بطاعة اللزام وتسديد الضرائب المحددة في عقد لزّمته، كما كان يطالب السلطات المحليّة من مشايخ وقياد وخلفاء بمساندة الملتزمين ونوابهم. والوقوف إلى جانبهم أثناء جباية المطالب.[2]

كما يمكن القول أن المصلحة المادية التي تفسر علاقة الدولة باللزامة تنضاف إليها المكانة السياسيّة والاجتماعيّة لإبراز النفوذ الذي قد يحصل عليه، وبالتالي الاستفادة من الأجهزة الإداريّة للدولة ليصبح أداة أساسية في فهم علاقة المركزي بالمحلي.

3 – علاقة المركزي بالمحـــلّي

لقد مثلت مسألة مركزة السلطة السياسية انطلاقاً من بداية القرن الثامن عشر بالنسبة إلى الحسينيين هاجسا تجسد منذ حكم حسين بن علي في تطوير المخزن المرادي وتمتين قاعدته الاجتماعية خاصة وأن نظام الحكم أصبح مطلقا بيد الباي بعد أن كان النفوذ موزعا بين عدة سلطات. كما عمل هذا الباي على دعم علاقاته بالدول الأوروبية وعقد شبكة من التحالفات مع أعيان الأهالي من الحضر والريفيين. [3]

كما تقرب حسين بن على من ذوي النفوذ الديني، الزوايا والأولياء الصالحين وأسند لهم بعض الإمتيازات والإحسانات، وأدمج كبار الأعيان المحليين وشركهم في استغلال ثروات البلاد عبر اللزم، وقام بتوظيف القبائل المخزنية مثل دريد والهمامة. كما نشهد خلال هذا القرن (أي القرن الثامن

1 – ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، **الإتحاف...**، ج 3، ص 16.

2 – نفس المصدر، ج 4، ص 80 – 81.

3 - Chérif (M - H),1984, T I, p 86.

عشر) تغيرا في تركيبة السلطة بإتجاه تدعيم وتعميم استخدام القوى المحليّة لا سيما أصحاب الرأسمال الرمزي وفئة اللزامة، حتى أن شريحة المخازنية صارت تعني كبار رجال الدولة والبلاط وخاصة كبار اللزامة باعتبارهم أهم مصادر دخل البايليك.[1] إضافة إلى محاولات الإدارة المركزيّة إتباع سياسات مختلفة ومتعدّدة بحثا عن الطرق الأنجع في إدارة المناطق الداخليّة. وهو ما يضعنا أمام معضلتين، محدودية تواجد النفوذ المركزي بهذه المجالات من جهة وإمكانيات تجاوزه، وهل يمكن الحديث عن مشروع مركزي متكامل لدعم هذا النفوذ من جهة ثانية؟

- السلطة المركزية تبحث عن النفوذ: لقد سعت السلطة الحسينيّة التي تركزت بالبلاد التونسية سنة 1705م. إلى مركزة الحكم من خلال بسط نفوذها وسيادتها على المجالات الداخليّة عبر عددا هاما من الوسائل والأدوات وكذلك عبر إضعاف كل أشكال النفوذ المحلي وتحويله إلى خدمتها. إذا فإن المركز السياسي الذي يعمل على فرض سيادته على المجال وفق معقولية السلطة كقوة إخضاع. يقابله من جهة ثانية الفضاء أو المجال المحلي الذي تديره مؤسسات قاعدية ذات معقولية مختلفة عن الأولى، من أهدافها الدفاع عن استقلاليتها وكيانها.

ويبدو أن علاقة المحلي بالمركزي تتنزل في إطار التعارض والصراع وحتى النفي المتبادل، لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال القول بأن هذه العلاقة علاقة اعتباطية باعتبار بنية كل منهما. غير أن هذا الجانب من المسألة ليس الوحيد. حيث أن علاقة المركز بالمحيط تقوم على استراتيجيّة معينة مبنية على المصلحة المشتركة أي الفائدة المتبادلة خصوصاً أثناء التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي.

وبذلك نقول أن الاعتماد المكثف للقياد واللزامة ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى توحيد الدواخل وبناء سيادة الدولة. وخصوصاً على رأس القبائل حيث يمكن اعتباره دليلا على تراجع القوة القبلية وتضاؤل فاعلية مؤسساتها وبالتالي تزايد

1 - Chérif (M - H), 1995, « le Beylik, les populations et le commerce maritime dans la Tunisie du XVIIIè siècle » in Daniel Panzac, **Histoire économique et sociale de l'Empire Ottoman et de la Turquie (1326 - 1960)**. Peeters, Paris p 115.

نفوذ السلطة المركزية وتركيز مراقبة دائمة لمجالات كانت غير خاضعة بشكل تام في النصف الأول من القرن الثامن عشر. حيث كانت السلطة الحاكمة أمام هاجسين أساسيين الأول توفير الأمن والاستقرار بالمناطق البعيدة عن الحكم المركزي والثاني استخلاص الجباية لذلك كان البايات حريصين على تركزهم واستقرارهم بمناطقهم.[1]

كما أنها تقدم فوائد مالية مصادرها المناطق الداخلية. وهو ما تبرزه محاسبات خزندار لعمال القيادات وأصحاب اللزمات والوكلاء والأمناء، المتوفرة بدفاتر المقبوض والمصروف.

وباعتبار وظائفهم المخزنية تتنوع أنشطتهم الاقتصاديّة والماليّة، خصوصاً مجال اللزمة حيث كان القياد - اللزامة يقدمون دفعا ماديا لخزينة الدولة. ويتوافق هذا الجانب المادي مع الأهداف الأخرى بسط النفوذ والتوغل بالمناطق الداخلية ولعل هذه الوسائل توفر هذه المهمة فقد كانت المطالب واللزم وكيفية الحصول عليها جسراً لسيطرة البايليك على المجالات الداخلية باعتماد المحلة لاقتطاع الضرائب والمجابي... وغيرها بالوطن القبلي والأعراض والجريد. [2] إضافة إلى ما يقدمه العديد من القياد والملتزمين مثال عمال قيادات الشمال الغربي.

ومن هنا لا بد من التساؤل عن مدى استجابة المحلي لمثل هذا النوع من العلاقات التي تربطه بالمركز خصوصاً وأنها علاقات تطغى عليها الصبغة الولائية.

- استجابة المحلي والعلاقة الولائية: لقد كانت علاقة المركز بالمحيط محكومة باستراتيجيات متقابلة، حيث يتجاوز المحلي البعد الجغرافي والمجالي ليشمل بالخصوص الأفراد والمجموعات التي تعيش داخل هذا الفضاء وتنتج خياراته، كما يشمل مختلف العلاقات التي تربط بينها والمحلي، إذن هو إنتاج اجتماعي خاضع لعملية بناء وتجديد دائمة وليس معطى ثابت وهو بذلك انعكاس داخل المجال لشبكة العلاقات الاجتماعية والمادية التي

1 - ابن أبي الضياف (أحمد)، 1999، نفس المصدر ج 3، ص 11.

2 - أنظر وثائق الأرشيف الوطني التونسي، أ. و. ت، دفاتر عدد 191 - 211 - 317.
Chérif (M - H),1984, T I, pp 359 - 361 - 362.

تربط الأفراد. وباختصار شديد المحلي هو المجال المحدود والضيق وهو يشكل إحدى أطراف المركز لا غير.[1]

إن علاقات التبعية المتبادلة بين المحلي والسلطة المركزية تأخذ أشكالا عديدة سياسية أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة. وهذا الولاء الثابت للدولة خلال العصر الحديث جعل المحلي بمكوناته يلعب دورا أساسيا في عملية السيطرة على المجال واستقطابه وبالتالي إبراز دور المحلي في بناء المركز ومساهمته في تثبيت سيادته بالأطراف وكل ذلك انطلاقاً من دراسة علاقة اللزامة بالدولة وأجهزتها. وقد كانت السلطة المركزيّة متحكمة في مجالاتها خلال القرنين الثامن عشر خصوصاً وإنها متغيرة بتغير طبيعة السلطة، وهو ما يفسر استمرارية هذه العلاقة وهل يرتبط ذلك بأهمية النخب الحضرية والفاعلين المحليين. عكس الفكرة التي تؤكد فقط على التعارض بين المركز والأطراف، المدينة والريف. وهل يمكن اعتبار اللزمة واللزامة من الأدوات التي استخدمتها الدولة من أجل بناء سيادتها بالمناطق الداخلية أو المجالات البعيدة عن المركز التي يكون فيها للأعيان المحليين واللزامة والتجار دور هام.

إن المقاربات المنهجيّة الممكنة لدراسة العلاقة بين المركز والمحيط ومدى استجابة المحلي، لا تخرج عن دائرة ما توفره لنا المصادر الخاصة بهذه الفترة سواء أرشيفية أو أدبية فهي لا تعبر إلا عن نظرة رسمية تأكد دائماً على تقسيم المجال الداخلي إلى مجالات يسهل السيطرة عليها والتفاوض معها، وبالتالي فإن العلاقة بين المركزي والمحلي تنطلق دائماً من المركز أي الدولة صاحبة القرار. لكن هل العكس ممكن أي الانطلاق من المحلي الداخلي لفهم العلاقة ومدى صلابتها، خصوصاً وأن هذه العلاقة ارتبطت وتأثرت بالأزمات والتحولات السياسية العديدة خلال القرن الثامن. وقد أشرنا آنفاً إلى الصراع بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا مثلا وكيف كان سبباً في تغيير موازين القوى داخل البلاط وسببا من أسباب صعود بعض العائلات المخزّنية وتراجع عدد آخر من القياد واللزّامة الذين كان لهم نفوذ. هذا وقد تزامن كل ذلك مع منافسة شديدة بين الفاعلين المحليّين لربط علاقات قوية بالدولة وأجهزتها.

1 - Baduel (P - R),1994, « Approches Socio-politique du «local» », dans **Espaces et pouvoirs locaux**, Univ de Provence et communautés des universités méditerranéens, 10 - 17 juillet. pp 37 - 50.

خاتـمــة:

لئن كانت مسألة خدّمة البايليك والولاء له لدى «النّخبة» من الفئات المحليّة وأصحاب المال من التجّار واللزّامة أمرا ثابتا، فإن طرّق الولاء وأشكاله وكيفية التعبير عنه تخضع للمفاوضة المتجدّدة وللمصالح المتغيرّة ولموازين القوى بين السّلطة المرّكزية وعناصر المجتمع وتعكس الديناميكيّة المميزة لهذه الفئات في علاقتها بالتشكيلة السياسيّة الحاكمة. التي كانت دائماً ظروفها متقلبة وهو ما أدى إلى عدم استقرار درجة الولاء.[1]

وعليه نقول بأن نتائج هذه الدراسة تعد لبنة أولى وأساسية، تسمح بإعادة النظر في بعض «المسلمّات». وتطرح مثل هذه المسائل انطلاقاً من الوثائق الأرشيفيّة وتدعيمها بالرصيد المعرفي والمنهجي، حول «النّخبة» التونسيّة ودورها في تنظيم الحياة السياسيّة والاقتصادية خلال القرن الثامن عشر.

أكيد أن البحث في هذا الموضوع يبقى قائما وتبقى التفسيراًت في هذا الميدان في حاجة إلى أدوّات منهجيّة جديدة. وقد نعود إلى موضوع «النّخب «بمزيد التفاصيل عرضًا وتحليلًا.

1 - Chérif (M - H),1984,T I, pp 285 - 286 - 287.